

المدخل النقدي في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات ودوره في  
سياسات الإصلاح والتثبيت الهيكلي  
حالات دراسية مختارة

أطروحة مقدمة إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية

وهي جزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية  
تقدمت بها

**ناهدة عزيز مجيد**

بإشراف

**أ.د. هجير حمدان زكي**

## الاستنتاجات

١- فيما يتعلق بالجوانب الاجرائية التي تربط بين تصنيف ميزان المدفوعات ومداخل تصحيح الاختلال فيه لاحظت الدراسة ان هناك توافقا ضمنيا بين معايير تصنيف فقرات ميزان المدفوعات وبدائل معالجة الاختلالات فيه وهذا التوافق ضروري لتحديد أي الفقرات هي فقرات اساسية او فقرات موازنة ومن هنا نلاحظ ان المدخل النقدي يتميز عن المداخل الاخرى كونه لا يهتم بالتوازنات الجزئية أي بسلوك عناصر ميزان المدفوعات كل على حده مثل تدفقات السلع والخدمات وتدفقات رؤوس الاموال طويلة وقصيرة الاجل وانما ينظر لمفهوم ميزان المدفوعات كاحد التوازنات والاختلالات النقدية الكلية وتعد الحسابات المتراكمة للاحتياطيات الدولية المتغير الحاسم الذي يوضح اثر عجز او فائض ميزان المدفوعات.

٢- فيما يتعلق بالجزور الفكرية للمدخل النقدي وارتباطها بالفكر النقدي الحديث او الفكر الكلاسيكي القديم لاحظت الدراسة انه كان لبروز الفكر النقدي دور اساسي في بلورة ونضوج المدخل النقدي كاحد اساليب تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات وتعد المدرسة النقدية تجسيدا واضحا لهذا الفكر لذلك غالبا ما نجد جسرا واضحا يربط بين الكلاسيك والنقديين يتجسد في الانسجام في وجهات النظر لكلا المدرستين في الامور الرئيسية المتعلقة باثر النقود ودور الدولة في النشاط الاقتصادي والاهمية النسبية للسياستين المالية والنقدية الا ان الانسجام في وجهات النظر في تحليل هذه القضايا لا يمنع من ان يكون هناك اختلاف في دوافع تبني تلك المواقف فضلا عن ان النظرية الكلاسيكية ركزت على جانب عرض النقد بينما ركزت النظرية الحديثة على جانب الطلب على النقود.

٣- لاحظت الدراسة ان المدخل النقدي يتماشى مع الاتجاه القائم حاليا في العلاقات الاقتصادية الدولية التي تدعو الى الانفتاح التجاري والمالي الى حد سواء وما يتطلبه ذلك من التخلي عن المداخل التي كانت تركز على الحسابات الجزئية في ميزان المدفوعات حيث تعاملت هذه المداخل مع كل من الحساب الجاري وحساب راس المال على حده في حين ركز المدخل النقدي على العلاقة بين محددات عرض وطلب النقود في التأثير على الاحتياطيات الدولية باعتبارها تمثل حصيلة التغيرات التي تحدث في ميزان العمليات الجارية وميزان التحويلات الرأسمالية.

٤- يتماشى المدخل النقدي مع رؤية المدرسة النقدية في التأكيد على دور السياسة النقدية في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات واهماله للسياسة المالية بسبب تبني دعوة تحجيم دور الدولة في الحياة الاقتصادية بخلاف مدخل الاستيعاب الذي ركز على دور السياسة المالية كوسيلة لتصحيح هذا الاختلال.

٥- قدر تعلق الامر بالاختلافات الفكرية بين المدرسة النقدية والمدرسة الكينزية في تحليل نوع العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والاحتياطيات الدولية يرى المدخل النقدي ان العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والاحتياطيات الدولية هي علاقة طردية على عكس الفكر الكينزي الذي يرى بان هذه العلاقة هي علاقة عكسية اذ انه نتيجة لما يتطلبه النمو من ارصدة نقدية فضلا عن الاقتراض

الخارجي سيؤدي الى تآكل الاحتياطات الاجنبية. جاءت هذه الرؤية الكينزية نتيجة لاهمال كينز اثر الطلب على الارصدة النقدية في تحفيز الصادرات واستقطاب التدفقات الاجنبية التي كانت مثار اهتمام المدخل النقدي.

٦- يؤكد اصحاب المدرسة النقدية ودعاة المدخل النقدي ان نتائج كل السياسات التصحيحية وان بدت ذات اتجاهات غير نقدية الا انها تتطوي على نتائج نقدية، ويوردون في هذا الصدد الامثلة المؤيدة لذلك فيما يتعلق بسياسة الانفاق او السياسة التجارية (فرض التعريفات مثلاً).

٧- يشكل نموذج بولاك الدعامه لمدخل صندوق النقد الدولي في الادارة الكلية للاقتصاد ويستند الى المدخل النقدي من حيث منحه للتغيرات في الائتمان المحلي الاولوية في حدوث الاختلال في ميزان المدفوعات وتصحيحه.

٨- ان رؤية صندوق النقد الدولي في برامج الاستقرار تغاضت في بعض جوانبها عن خصائص البلدان النامية فسياسة تخفيض سعر الصرف من اجل تحويل الانفاق وتغيير هيكلية الطلب المحلي والاجنبي ورفع القدرة التنافسية للصادرات يمكن ان تقاوم من الوضع التضخمي لان التخفيض سيزيد من اسعار السلع والخدمات المستوردة وبما ان البلدان النامية تستورد سلع وسيطة فان زيادة اسعار هذه السلع سينقل الى المستهلك من خلال السلع النهائية وهنا ستولد اثار تضخمية، فضلا عن ذلك فان توسيع الائتمان الداخلي سيؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة وتنعكس على كلفة الاستثمار وبذلك سيكون الاستثمار مقيداً وهذا سيؤدي الى انخفاض تكوين راس المال والنمو والتوظيف. من هنا قيل ان برامج استقرار صندوق النقد الدولي تؤدي الى تضخم مصحوب بركود اقتصادي في الامد القصير.

٩- ان نتائج التحليل القياسي الذي اتبعته الدراسة في التحقق من صحة فرضية الدراسة اثبتت ان المدخل النقدي يعمل بفاعلية في البلدان الناهضة (ماليزيا) في حين يعجز عن العمل بنفس قدره من الفاعلية في البلدان الاقل تقدماً (مصر) الا ان التحليل اثبت ان كلا الدولتين (ماليزيا ومصر) اظهرت صحة العلاقة الاساسية في هذا المدخل وهي سلبية العلاقة بين الائتمان المحلي والاحتياطات الدولية والتي تعد المرآة العاكسة لوضع ميزان المدفوعات.